جامعة 8 ماي 1945

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقوق

محاضرات في مناهج البحث في العلوم القانونية

مقدمة لطلبة السنة الأولى دكتوراه، السداسي الثاني

جميع التخصصات

من إعداد الدكتورة : سماح فارة

أستاذ محاضر أ- قسم الحقوق

جامعة 8 ماي 1945- قالمة

السنة الدراسية2019-2020

مـــقـــــــدمـة:

يعتبر البحث العلمي مقياسا لدرجة تطور الحضارات و الدول ، و لهذا فإن البحث لا يعتبر علميا إلا إذا استوفى شروطا معينة، إجرائية تتعلق بمراحل إعداد البحث العلمي و تهدف إلى تقديم مادة البحث بطريقة منظمة و موثوق فيها، و أخرى موضوعية بإخضاع مادة البحث المدروسة إلى طرائق محددة في الدراسة مثبتة علميا و هي ما يطلق عليها بمناهج البحث العلمي.

و لما ارتبط المنهج بطبيعة الموضوع المدروس، ثار جدل واسع بشأن صلاحية العلوم الاجتماعية لاعتبارها علم، و يصلح بشأنها تطبيق مناهج البحث العلمي التي أثبتت صلاحيتها في التطبيق في العلوم التجريبية.

و ما نحن أمامه اليوم ما هو إلا تحد قاده العلماء، بإخضاع هدا النوع من الدراسات أي العلوم الاجتماعية للدراسة وفق المناهج العلمية المعروفة.

و على اعتبار المناهج العلمية هي طرائق في التفكير مجردة و غير ملموسة يتعرف عليها العقل ، فقد تناولها العلماء بالدراسة محاولة منهم لمعرفة كيفية فهم العقل للظواهر و كيفية تعامله معها، و لما كانت هي بدورها علما و الذي من خصائصه التطور بالتراكم، نجد أننا اليوم أمام مجموعة من مناهج للدراسة حتى تكون علمية، و لا يمكن لأي باحث أو عالم تجاهلها أو حتى مخالفتها لما أثبتته من صحة في التطبيق على مر العصور، و لا أدل على ذلك التطور الذي وصلت إليه مختلف الحضارات كاليونانية و الإسلامية و صولا إلى العصر الحديث في شتى العلوم.

و من هنا يتبادر إلى الذهن التساؤل عن ماهية عدة مفاهيم قد تتداخل و تختلط على الباحث المبتدئ و يتعلق الأمر بالمناهج و العلم الذي يتناولها، و علاقتها بالعلوم التجريبية و إشكالية البحوث الاجتماعية عامة و العلوم القانونية خاصة و وصفها بالعلمية؟

للإحاطة بهذه الإشكالية تناولنا الموضوع من خلال اعتماد عدة مناهج تتطلبها طبيعة الموضوع، تتمثل في المنهج الوصفي أين تتطلب الدراسة التعريف و الوصف، و المنهج التحليلي للوقوف على تفسير الظواهر و العلاقات، و فق التقسيم التالي:

المبحث الاول: في مفهوم المنهج و علم المناهج

المطلب الأول: تعريف المنهج و علم المناهج

المطلب الثاني: نشاة و تكوين علم المناهج

المبحث الثاني: تطبيقات المناهج في العلوم القانونية

المطلب الاول: معوقات تطبيق المناهج في العلوم القانونية

المطلب الثاني: أصناف المناهج في العلوم القانونية.

المبحث الاول: في مفهوم المنهج و علم المناهج

تقتضي المعرفة العلمية التعامل معها وفق أسس و أطر معينة من أجل تحصيل معرفة علمية جديدة، على اعتبار أن العلم يتطور بطريقة تراكمية، هذه الأسس يطلق عليها المناهج و التي تنجز بها البحوث العلمية، فلا يكفي وجود هذه الأخيرة دون معرفة كيفية دراستها و الاستفادة منها، لأن المناهج تعمل و تساعد من أجل الوصول إلى معرفة أسمى منها، و بالتالي تفتح الباب دائما إلى المزيد من التعلم و توسيع نطاق المعرفة العلمية.

لذلك فليست كل معرفة علمية إلا إذا اتبعت هذه المناهج في تحصيلها، فما هو المنهج و ما هو علم المناهج؟

المطلب الاول: تعريف المنهج و علم المناهج

يمكن الحديث عن تعريف للمنهج و للعلم الذي تنتمي له المناهج كما يلي:

الفرع الأول: تعريف المنهج

تستعمل كلمة المنهج للدلالة على فكرة محددة يمكن تفسيرها لغة و اصطلاحا، كما يلي:

أولا–الاستعمالات اللغوية لمصطلح المنهج: كلمة منهج من الكلمات العربية الأصيلة، و قد وردت في القرآن الكريم في قول المولى عز وجل " **لكل منكم جعلنا شرعة و منهاجا**"[1]، أي لكل منكم جعلنا طريقا واضحا للسير عليه.

و في التعاريف الحالية المنهج هو البرنامج و الخطة النهج العملي، و يمكن أن يقال بأن المنهج هو الطريقة أو القواعد التي توصل الباحث إلى نتيجة إن كانت على المستوى العلمي أو الانساني.

و هنالك من اعتقد أن الناس لا يتفاوتون في قدراتهم العقلية و الذهنية ، و إنما يتفاوتون في استخدام المنهج، و المناهج تعكس روح الحضارة مثلا المنهج القياسي هو روح الحضارة اليونانية، و المنهج الاستقرائي هو منهج الحضارة الاسلامية و هكذا ...، اليوم نرى أن روح الحضارة الغربية هو المنهج التجريبي الذي يخضع للملاحظة و التجريب.[2]

فالمنهج لغة هو الطريق الواضح و السليم، و تقابلها باللغة الفرنسية كلمة méthode و أصل هذه الكلمة يرجع إلى كلمة metodos اليونانية التي تعني المتابعة، و المشتقة من كلمة odes التي تعني الطريق.[3]

كما تعني كلمة منهج كيفية أو طريقة أو فعل أو تعليم شيء معين، وفقا لبعض المبادئ بصورة مرتبة و منسقة و منظمة.[4]

و كانت تعني عند أفلاطون معاني البحث و النظر و المعرفة، و لم تأخذ معناها الحالي إلا في بداية القرن السابع عشر ، حيث أصبحت تعني " طائفة من القواعد العامة المصوغة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العلم.[5]

ثانيا– المعنى الاصطلاحي لكلمة منهج: يعرف المنهج بأنه الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد تهيمن على سير العقل، و تحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة.

و إذا لم تكن هناك قواعد مسبقة تحكم سير العقل في الوصول إلى الحقيقة ، و لكن كانت الخطوات منظمة ودقيقة فيكون المنهج تلقائي، ذلك لأن السير الطبيعي للعقل إذا لم تحدد أصوله مسبقا و كان

منظما، من شأنه أن يسطر لنفسه منهجا بدون الاعتماد على ما هو موجود من قواعد منهجية مسطرة مسبقا.

و لكن المنهج التلقائي قد يعرض صاحبه للخطأ ، فتفكير شخص واحد ليس كتفكير جمع كبير من علماء المناهج، فالباحث يرسم لنفسه منهجا و لكن بدون العلم المسبق بالخطوات التي سيسلكها بشكل دقيق و ما قد يعترضه من صعوبات، أما المناهج العلمية فقد جاءت عن طريق دراسات متخصصة من طرف الكثير من علماء المناهج، لذا فتطبيقها يضفي على نتائج البحث نوعا من الثقة.[6]

كما يعرف المنهج بأنه فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، أو من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين.

و يعرف أيضا بأنه الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل و تحدد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة.[7]

و يقول ديكارت في هذا الشأن أن المنهج السليم يزيد تدريجيا مع معرفة المرء، و يرفعها إلى أعلى مستوى يمكن أن تصل إليه خلال بدائية الذهن البشري و قصر العمر الإنساني.

إن التفكير العلمي أصبح يمثل في حياة المجتمعات أو العالم المتقدم اتجاها ثابتا يستحيل العدول عنه أو الرجوع فيه.

إن هذا النوع من التفكير كان حصيلة عمل شاق قام به العلماء ومازالوا يقومون به، من أجل اكتساب المعرفة و التوصل إلى حقائق الأشياء بدء من بداية التفكير إلى العصور الوسطى ، إلى عصر النهضة و عصر الفكر المعاصر.[8]

الفرع الثاني: علم المناهج

علم المنهج methodology هم العلم الذي يدرس المناهج البحثية المستخدمة في كل فرع من فروع العلوم المختلفة ، لذلك يعتبر فرعا من فروع الأبستمولوجيا (علم نقد المعرفة).

و يمكن تعريف علم المنهج على أنه " تحليل مبادئ و طرق و قواعد المطبقة من قبل تخصص معين في البحث و التحري عن النظريات، أو تطور المنهجية المطبقة في تخصص ما، أو الإجراءات العملية أو المجموعات الإجرائية.

و يمكن لعلم المناهج أن يتضمن دراسة مجموعة نظريات، مصطلحات أو أفكار دراسة مقارنة للطرق المختلفة و المقاربات البحثية، نقد للطرق المستخدمة و المناهج.[9]

إذن فهو العلم الذي يبحث في المناهج و ينتقدها و يضع قواعدها، وقد أخذ صفة العلم لأنه يحتوي على مبادئ مشتركة بين كافة العلوم، أي نتائجه تقبل التعميم كما أنها تتصف بالتجريد.[10]

وقد استخدمت كلمة علم المناهج لأول مرة على يد الفيلسوف " إيمانويل كانت" عندما قسم المنطق إلى قسمين:

أولهما– مذهب المبادئ: و هو الذي يبحث في الشروط و الطرق الصحيحة للحصول على المعرفة.

ثانيهما– علم المناهج: الذي يهتم بتحديد الشكل العام لكل علم، و بتحديد الطريقة التي يتشكل و يتكون بها أي علم من العلوم.

فعلم المناهج هو العلم الذي يبحث في مناهج البحث العلمي، و الطرق العلمية التي يكتشفها و يستخدمها العلماء و الباحثون من أجل الوصول إلى الحقيقة.

إذن إذا كانت المناهج هي الطرق المؤدية إلى الحقيقة في مختلف العلوم، معتمدة في ذلك على مجموعة من القواعد و القوانين العامة التي تنظم العقل و تحدد عملياته، فإن علم المناهج هو العلم الذي يبحث في هذه المناهج العلمية.[11]

المطلب الثاني: نشأة و تكوين علم المناهج

يصعب تحديد بدايات الاهتمام البشري بمناهج التفكير، غير أن ذلك لا يجعلنا نغفل الفكر الإغريقي في العصور القديمة إذ يعتبر مفكروه واضعي المنهج العلمي، و لا أحد ينكر فضل الفلاسفة سقراط ، أفلاطون، أرسطو و فيثاغورث الذي أسس نظام المدرسة.

و في العصور الوسطى أين كانت العصور الذهبية للحضارة الإسلامية، و لا أدل على ذلك المذاهب الشرعية القائمة على الاجتهاد وفق قواعد و نظم عقلية، كما في مختلف المجالات كالطب وبرع فيه ابن سينا، و الصيدلة برع فيها ابن حيان، و الفيزياء برع فيها ابن الهيثم و غيرهم .

لينتقل العلم و الحضارة بعدها للغرب ابتداء من القرن السابع عشر، على يد فلاسفة و علماء متخصصين أمثال إيمانويل كانت و ريني ديكارت و هيجل و كارل ماركس و غيرهم.[12]

لقد أثار الفيلسوف " كلود برنار" في كتابه المدخل لدراسة الطب التجريبي إشكالية تكوين المناهج العلمية ، سنتناول البحث في إجابتها ثم نعرض تطبيقها الأكاديمي الحالي.

الفرع الأول: إشكالية تكوين المناهج

ظهرت ثلاث آراء مختلفة نسردها كما يلي:

الرأي الأول: يرى أن المناهج يجب أن تكون مصاغة من طرف فلاسفة و علماء مناهج و لا يستطيع الباحث أو العالم المتخصص أن يضعها، لأنها عملية فلسفية تحتاج إلى الكشف عن الروابط و العلاقات ما بين المبادئ التي تحكم العلوم انطلاقا من وحدة العقل البشري ووحدة المنهج، و لأن العالم المتخصص يوجد في جو مغلق داخل معمله أو في تخصصه، فلا يستطيع الوصول إلى هذه الروابط ما بين مختلف العلوم.[13]

الرأي الثاني: وهو رأي كلود برنار إذ يرى أن المناهج وليدة المعمل، و أنها مجرد أدوات بحث يضعها العلماء المتخصصون كل في ميدانه ، ذلك لأن العالم المتخصص هو أدرى بتخصصه و ما يتطلبه من مناهج بحث، فلا يستطيع الفيلسوف أن يضع منهجا يسير عليه الباحث المتخصص لعدم درايته بكل دقائق هذا التخصص، و ما يتطلبه من وسائل و أدوات منهجية.[14]

الرأي الثالث: و هو رأي عبد الرحمن بدوي إذ يزاوج بين الرأيين السابقين، و يرى ضرورة تظافر الجهود بين العالم المتخصص و الفيلسوف، فالعلم المتخصص لا يستطيع الكشف عن الروابط ما بين مختلف العلوم على أساس وحدة العقل الإنساني، و لهذا يضع الفيلسوف المبادئ الأساسية لكل منهج، ودور العالم المتخصص هو البحث عن آليات تطبيق المنهج في تخصصه، فيكون لكل منهما دور في تكوين علم المناهج.[15]

الفرع الثاني: ارتباط علم المناهج بتنوع البحوث العلمية

تختلف البحوث العلمية فتوجد البحوث الكاملة التي يصل فيها الباحث إلى معرفة جديدة، و ميزه هذا النوع من البحوث أن الباحث يتقيد بقواعد يلتزم بها في كتابة بحثه، و منها الإشارة إلى مصادر معلوماته بدقة حتى يتسنى لأي باحث آخر الرجوع إليها و التأكد من صحتها.

أما البحوث النظرية فتهدف إلى الوصول إلى المعرفة من أجل المعرفة فقط و لا تنطوي على غرض تطبيقي، أما البحوث التطبيقية فتهدف إلى الوصول إلى حل مشكلة معينة و لو أن الباحث لا يصل إلى حقائق جديدة ، و كثيرا ما يجمع الجانب النظري و التطبيقي .

و من بين أنواع الدراسات الهامة تلك الابحاث التي يجريها طلاب الدراسات العليا، للحصول على الدرجة العلمية المناسبة، و ذلك بالقيام بدراسة مستقلة أصلية يجريها الطالب على النحو اللائق مرفقا بها تقريرا عن الإجراءات و النتائج، و يكون الغرض من ذلك التأكد على قدرة الطالب على إضافة معرفة أصلية إلى حقل تخصصه و هل يستطيع أن يبحث بنجاح موضوعا رئيسيا.

و تجدر الإشارة أن المقالات العلمية ليست بحثا بالمعنى الدقيق فهي مجرد دراسة أو تلخيص لموضوع قام ببحثها عالم معين، فالبحث لا يضيف جديدا بالضرورة.[16]

المبحث الثاني: تطبيقات المناهج العلمية في العلوم القانونية

تجدر الإشارة إلى أن الحديث في هذا السياق يتعلق بالعلوم الاجتماعية، و التي تعتبر السمة التي تطلق على مجموع العلوم التي تتناول بالدراسة سلوك الأفراد كأفراد أو جماعات في مختلف مناحي الحياة السياسية و الاقتصادية و القانونية ، و التي بدورها شكلت فروعا علمية كعلم السياسة و الاقتصاد و القانون و غيرها من العلوم.

يطرح تطبيق مناهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية إشكالية، بشأن عدم اعتراف بعض العلماء بالصفة العلمية لهذه الدراسات بالنظر إلى طبيعة الظواهر المدروسة فيه، و بشأن عدم صلاحية أهم منهج علمي موثوق فيه و هو المنهج التجريبي لدراسة ظواهره.

و هو ما يدفعنا للبحث في معوقات تطبيق المناهج العلمية في ما نسميه علوم اجتماعية، و في أصناف المناهج التي يمكن الاعتماد عليها في هذه الدراسات.

إن هذه الدراسة و إن كانت تصدق على العلوم الاجتماعية عامة، فإن ما يهمنا منها هو تطبيقها على العلوم القانونية باعتبارها مجال تخصصنا، انطلاقا من قاعدة ما يصدق على الكل يصدق على الجزء، كما سنتناوله.

المطلب الأول: معوقات تطبيق المناهج في العلوم القانونية

لم يتقبل العلماء في السابق فكرة تطبيق المناهج العلمية على العلوم الاجتماعية، على خلفية عدم اعتبار هذه الأخيرة علوما اعتمادا على مقارنتها بالعلوم الطبيعية، فكان من نتيجة ذلك تميز العلوم الاجتماعية عن العلوم الطبيعية، و من هذه الاختلافات و التي اعتبرت عوائق في تطبيق الناهج ما يلي:

الفرع الأول: تعقيد الظواهر الاجتماعية و عدم تجانسها

هناك العديد من العوامل المختلفة و المتشابكة و المترابطة و المتفاعلة و التي تدخل في تشكيل الظاهرة الاجتماعية كالعوامل الجغرافية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية و الحضارية و البيولوجية ، هذا التداخل يؤدي إلى صعوبة الفصل بين أجزاء الظاهرة، أو التحكم في عزلها و تحديدها تحديدا جامعا مانعا، و دراستها و اكتشاف قوانينها مما يصعب عملية تطبيق مناهج البحث العلمي بشأنها.[17]

كما أن المنهج العلمي يقوم على عدد من الافتراضات الأساسية من بينها فرضية التجانس و وحدة الطبيعة و اطراد ظواهرها ، فهذه الفرضية تسهل عملية البحث العلمي، فالظواهر الطبيعية نتيجة تشابه بعضها يمكن تقسيمها إلى فئات متجانسة و استخراج القوانين التي تحكم كل فئة على حدة، و لكن الظواهر السلوكية يصعب تصنيفها إلى فئات، لأنها في الغالب ناتجة عن مواقف فردية و تختلف من حيث الزمان و المكان ، كما يصعب أن نجد تكرارا لهذه الظواهر و لهذا من الصعب أن نحصل على تعميمات .[18]

الفرع الثاني: صعوبة استخدام الطرق المخبرية و حذف الميول الشخصي

نظرا لتداخل و تشابك القضايا و الظواهر الاجتماعية و صعوبة التعرف على حقيقة المواقف و عدم قابليتها للخضوع للتجربة العلمية إلا في حدود ضيقة، و بالتالي يفلت السلوك الانساني من الضبط و الدقة و الاختبار، ومن ثمة تبقى الدراسات الانسانية خاضعة للاجتهاد الشخصي في إصدار الأحكام النهائية.[19]

كما أن الباحث يكون عنصرا من عناصر الظاهرة المدروسة الأمر الذي يجعل الدراسات و البحوث لا تتسم بالحياد و الموضوعية و التجرد العلمي، فالباحث قد يتحيز في دراسة الظاهرة لأنه يتأثر بالقيم و المفاهيم المنتشرة في مجتمعه، و قد يتحيز أيضا لتأثره بذاتيته و عواطفه، و هذا التحيز يتضاءل وجوده في العلوم الطبيعية لأن الظاهرة المدروسة هي ظاهرة مادية، موجودة خارج فكر ووعي الباحث لذا يتعامل معها بحياد تام.[20]

الفرع الثالث: عدم دقة المصطلحات و المفاهيم في العلوم الاجتماعية

تتسم المصطلحات و المفاهيم في العلوم الاجتماعية بالمرونة و المطاطية الشديدة كمفهوم نظام سياسي و السلطة التشريعية و غيرها، عكس المصطلحات و المفاهيم في العلوم الطبيعية و الرياضية و الطبية فهي تتصف بالثبات و الجمود و الصلابة كاستعمال الأرقام في القياس ، فشتان بين الدلالتين من حيث الثقة و الدقة في نتائجهما.

المطلب الثاني: أصناف المناهج

تجب الإشارة بداية إلى أن العلوم الطبيعية تقوم على المنهج التجريبي لصلاحيته في التطبيق و دقة نتائجه، وهو الأمر الذي يستحيل الوصول إليه في العلوم الاجتماعية ، غير أنه يمكن تحقيق المنهج التجريبي بطريقة غير مباشرة أي ملاءمة المنهج التجريبي مع طبيعة العلوم الاجتماعية، و في هذا السياق فإن العلوم الطبيعية تعتمد أساسا على قياس الظواهر و التعامل مع الأرقام و تستأنس أيضا بالمناهج الكيفية فإن الحال العكس في العلوم الاجتماعية .

الفرع الأول: المناهج الكمية و المناهج الكيفية

تستخدم المناهج الكمية في إنتاج بيانات عددية أو إحصائية، أي يرتبط مفهوم هذا المنهج بالكم أو الوصف و مدى قابلية الظواهر محل الدراسة للقياس.

بينما المناهج الكيفية تستعمل أساسا في إنتاج بيانات حول الخبرات و المعاني الشخصية للفاعلين الاجتماعيين، و تعتمد هذه المناهج في العادة على لغة الفاعل الاجتماعي أو على ملاحظة سلوك الفاعل.

يقع المنهج الكيفي عموما في إطار المنهج التحليلي المتسم بالعمومية و الشمولية، و يتميز بالانفتاح بين الباحث و المبحوث، و أن البحث يكون عملية تفاعلية بين الباحث و مجتمع الدراسة و يتسم بالطابع الديناميكي.

في حين أن المنهج الكمي يقع في المنهج الاستنباطي و الاستقرائي عموما و يكتسب الباحث في هذه البحوث استقلالية عن موضوع البحث، و على الرغم من صعوبة تطبيقه كما في العلوم الطبيعية فأننا نجده في الكثير من الدراسات الاجتماعية كم في دراسات الانتخابات و الرأي العام.[21]

الفرع الثاني: المناهج الأساسية في العلوم القانونية

تتفق أغلب المؤلفات و المراجع[22] التي تتناول المنهجية في العلوم الاجتماعية عامة و العلوم القانونية خاصة باعتبارها أحد فروعها أنه توجد مناهج أساسية تتمثل في:

أولا– المنهج الاستدلالي: و الذي يقوم على البديهيات و المسلمات و التعريفات مستعملا البرهان الرياضي و القياس و التجريب العقلي و التركيب.

أ– تعريف الاستدلال: هو عملية عقلية ننتقل فيها من قضية أو عدة قضايا إلى قضية أخرى تستخلص منها مباشرة دون لجوء إلى التجربة، و يستلزم عادة أن تكون القضايا المستنتجة جديدة بالنسبة إلى القضايا الأصلية، و إلا فقد الاستدلال معناه، لأنه هو الانتقال من أشياء مسلم بصحتها إلى أشياء أخرى ناتجة عنها بالضرورة.[23]

و الاستدلال و إن كان ميدانه الأصلي الرياضيات فإن تطبيقاته لا تشمل هذا العلم فحسب، بل سائر العلوم الأخرى، فالقاضي مثلا يعتمد على الاستدلال في البحث عن الحل القانوني للقضية، فهو

يستدل اعتمادا على ما لديه من قضايا، و في ميدان التجارة و الاقتصاد يستدل المضارب وفقا للمعروض و المطلوب من الأوراق المالية.[24]

ب- مبادئ الاستدلال: و هي مجموع القضايا و التصورات الأولية غير المستخرجة أو المستنتجة من غيرها في نظام استدلالي معين، و قد قسم رجال المنطق القدماء مبادئ الاستدلال إلى البديهيات و المصادرات و التعريفات.[25]

***البديهيات:** البديهية هي قضية بينة بنفسها، و ليس من الممكن البرهنة عليها فهي صادقة لا تحتاج إلى إثبات، و من الأمثلة على ذلك بديهية " الكل أكبر من أي جزء من أجزائه"، " الكل هو مجموع أجزائه"، " من يملك الأكثر يملك الأقل".[26]

* **المصادرات:** و يطلق عليها أيضا المسلمة أو الموضوعة وهي قضية تركيبية يضعها العقل، و يسلم بها دون برهان لحاجته إليها في البرهنة، فهي إنشاء عقلي و لكل علم مصادراته فهي خاصة و صريحة.[27]

و المصادرات أقل يقينية من البديهيات غير أن النظريات الحديثة لا تميل إلى المغالاة في التمييز بينهما، بل تعد كلتيهما تعريفات مقنعة و من المصادرات في الاقتصاد " أن الإنسان يفعل وفقا لما يرى فيه الأنفع"، و في الأخلاق " كل إنسان يطلب السعادة"، " لا يمكن إقامة أكثر من خط بين نقطتين"، " يمكن أن يمتد الخط إلى ما لا نهاية".[28]

* **التعريفات:** هي قضايا و تطورات جزئية و خاصة بكل علم، و التعريف هو التعبير عن ماهية المعرف عنه و حده، و عنه كله، أي تعريفا جامعا مانعا، و يتركب التعريف من شيئين هما: المعرف و هو الشيء المراد تعريفه، و المعرف و هو القول الذي يحدد خواص و عناصر الشيء المعرف.[29]

ج- أدوات الاستدلال: و تتمثل في

* **البرهان الرياضي:** وهو عملية منطقية تنطلق من قضايا أولية صحيحة إلى قضايا ناجمة عنها بالضرورة وفقا لقواعد منطقية خالصة، فالبرهان الرياضي يصفه العلماء بأنه مبدع و خلاق، لأن النتائج المتوصل إليها لم تشتمل عليها المقدمات لا ضمنيا و لا صراحة، فهو يأتي دوما بحقيقة جديدة.[30]

* **القياس:** و هو عملية منطقية ينطلق من مقدمات مسلم بصحتها، و يصل إلى نتائج غير مضمون صحتها، فهو عبارة عن تحصيل حاصل، بحيث تكون النتائج المتحصل عليها موجودة في المقدمات بطريقة ضمنية، و هو بهذه الخاصية يختلف عن البرهان الرياضي.[31]

* **التجريب العقلي:** وهو قيام الانسان في داخل عقله بمناقشة الفروض و التحقيقات، و لقد يكون خياليا أو علميا، و في التجريب العقلي العلمي يناقش الانسان بعقله فقط، الأوضاع و الفروض العقلية الداخلية لاستخلاص النتائج التي تلزم داخل الذهن.[32]

* **التركيب:** هو عملية عقلية عكسية، و تبدأ من القضية الصحيحة المعلومة الصحة إلى استخراج كل النتائج، و معرفة كل هذه النتيجة المراد استخلاصها من هذه القضية الصحيحة و المعلومة.[33]

ثانيا– المنهج التجريبي: ويعتبر من أكثر مناهج البحث العلمي يقينية و موضوعية.

* **تعريف المنهج التجريبي:** البحث التجريبي يتضمن محاولة لضبط كل العوامل الأساسية المؤثرة في المتغير أو المتغيرات التابعة في التجربة ما، عدا عاملا واحدا يتحكم فيه الباحث و يغيره على نحو معين، بقصد تحديد و قياس تأثيره على المتغير أو المتغيرات التابعة.

فالبحث التجريبي يقوم أساسا على أسلوب التجربة العلمية التي تكشف عن العلاقات السببية بين المتغيرات المختلفة، التي تتفاعل مع القوى التي تحدث في الموقف التجريبي.[34]

* **أسس المنهج التجريبي:** يقوم المنهج التجريبي على جملة من الأسس، و تتمثل في:

– الملاحظة و هي المحرك الأساسي لبقية عناصر المنهج التجريبي، و يقصد بها تلك المشاهدة الحسية المقصودة و المنظمة و الدقيقة للحوادث و الظواهر و الأشياء، و هي تختلف عن المشاهدة أو الانتباه العفوي العرضي الذي يحدث دون قصد أو تركيز أو دوافع محددة و يطلق عليها الملاحظة الساذجة، و الملاحظة العلمية هي التي تقود إلى وضع الفروض، و حتمية إجراء التجربة عليها لاستخراج النظريات و القوانين.[35]

– الفرضيات العلمية: و هي أفكار يقترحها الباحث ليفسر بها حوادث الطبيعة، فهي مرحلة التعقل و التفسير المؤقت و الذي يكون بمثابة مشروع تمهيدي لظهور القانون أو القاعدة المتوصل إليها، أو هي نتائج أولية تتطلب الفحص و الاختبار و التجريب للتأكد من مدى صحتها و صدقها.

و يشترط لصحة الفرضيات العلمية أن تبدأ من ملاحظات علمية، و أن تكون قابلة للتجريب و الاختبار، و أن تكون خالية من التناقض، و أن تكون شاملة و مترابطة.[36]

– عملية التجريب: و هي مرحلة التحقق من الفرضية و إثبات مدى سلامتها و صحتها، عن طريق استبعاد الفرضيات التي يثبت يقينا عدم صحتها، و عدم صلاحيتها لتفسير الظواهر و الوقائع علميا.

أما إذا ثبت صحة الفرضية علميا تتحول هذه الفرضية إلى قواعد ثابتة و عامة، و نظرية علمية تكشف و تفسر و تتنبأ بالواقع و الظواهر و تتحكم فيها.[37]

و تجدر الإشارة إلى أن تطبيق المنهج التجريبي يجد مجاله الخصب في العلوم الطبيعية القابلة للتجريب عكس العلوم الاجتماعية ، و هو السبب الذي أدى بجملة من العلماء إلى عدم الاعتراف بالدراسات السلوكية بمختلف أبعادها و عدم اعتبارها علما بالنظر لعدم قابليتها للتجربة.

غير أن هذا الطرح و إن كان صحيحا لكن ليس على إطلاقه، فقد استطاع الباحثون استحداث أدوات بحث لتطويع الظاهرة السلوكية و تقريبها من العلوم التجريبية، كالدراسات الميدانية المعتمدة على العينات المختارة وفق القواعد العلمية الدقيقة تمكن من تطبيق المنهج التجريبي.

ثالثا– المنهج الجدلي: يعتبر المنهج الجدلي أو الدياليكتيكي منهجا قديما ، فقد ظهرت نظرية الديالكتيك قديما عند الإغريق على يد الفيلسوف اليوناني إقليدس.

* **مفهوم الديالكتيك:** اكتشف إقليدس و أعلن أن كل شيء يجري، كل شيء يتغير، و قد أيده تلميذه الفيلسوف كراتي لوس في فكرته حين قرر و أكد أنه لا يمكن دخول النهر مرة واحدة، لأن الماء يتحرك و يجري و يتغير و يتبدل ، و لذلك يصعب قول و تقرير حقيقة الأشياء و الظواهر و العمليات بشكل حازم و كامل و ثابت و شامل و مطلق، وقد اقتصر تطبيقه في هذه المرحلة على الظواهر الطبيعية فقط.

تطور الديالكتيك لاحقا على يد الفيلسوف الألماني هيجل الذي بلور و جسد هذه النظرية بطريقة علمية ، فهو من اكتشف أهم القوانين و القواعد العلمية التي يتضمنها الديالكتيك.[38]

* **قوانين المنهج الدياليكتيكي:** يقوم على مجموعة من القوانين أهمها:

– قانون تحول التبدلات الكمية إلى تبدلات نوعية، حيث يعرض كيفية تبدل الأشياء الكمية بصورة تدريجية و منسجمة إلى أن تبلغ معيارا أو حدا معينا لتحدث تبدلات نوعية.[39]

– قانون و حدة و صراع الأضداد و المتناقضات، للأضداد اتجاهات مختلفة في وظائفها و تطورها، و اتجاه مختلف للتغير، فكل منهما أرد للآخر، و لكنهما يتعايشان في وحدة تبادل الاعتماد و لا ينفصمان، و بينهما شيء مشترك، فيطابق حدوث عدد من الخصائص ، حال قطبي المغناطيس مثلا، و التناقض من حيث تفاعل الأضداد يشمل صراعها ووحدتها معا، و لكن هذين الجانبين من جوهر التناقض ليسا متكافئين، فالصرع يلعب دورا أساسيا، و هو مطلق مثل الحركة التي تسببه، و الوحدة –من ناحية أخرى– نسبية.

و وحدة الأضداد موقوتة، فهي بعد نشأتها بالصراع، توجد لفترة معينة حتى تنضج الشروط الملائمة، ثم تنحل. و يجب الانتباه إلى أن أي خلاف ليس تناقضا بالضرورة، و للتناقض أنماط نميز منها التناقض الداخلي، و التناقض الخارجي، و التناقض الجوهري و غير الجوهري، و التناقض الأساسي و غير الأساسي.[40]

– قانون نفي النفي و يقصد به حين يصل التناقض داخل الشيء إلى درجة لا يمكن معها استمراره بنفس الطبيعة، يترتب على ذلك حدوث توفيق أو تآلف بين العناصر المتضادة المتناقضة، يؤدي إلى نظام جديد تقدمي ينفي النظام المتناقض و يقوم على أنقاضه، في صورة تركيب جديد يتخلص من شوائب و عيوب النظام السابق و التي أدت إلى تناقضه، و يترتب على صراع متناقضات وجود نظم جديدة تتخلص من هذا الصراع و التناقض، و يتطور المجتمع من مرحلة مختلفة إلى مرحلة أكثر تقدما و نهضة.[41]

رابعا–المنهج التاريخي: الصلة بين التاريخ كعلم و بين المنهج التاريخي كمنهج من مناهج البحث العلمي صلة وثيقة، فالتاريخ علم ذو أبعاد اجتماعية، حين يبحث في الانسان و مجتمعاته و الحوادث البشرية التي مضت و انقضت، فهو بمثابة سيرة عامة للإنسانية في مظاهرها المختلفة ، و المنهج التاريخي منهج يصف و يسجل ما مضى من وقائع و أحداث، و يحللها و يفسرها على أسس علمية صارمة، بقصد الوصول إلى تعميمات تساعد على فهم الماضي و الحاضر و التنبؤ بالمستقبل.[42]

* **مفهوم المنهج التاريخي:** المنهج التاريخي يقوم على إعادة التفكير في الماضي و كتابة الأحداث التاريخية و بوعي، و هو علم نقد و تحقيق و ليس بعلم تجريبي، و التاريخ بمعناه الخاص في العلوم

الاجتماعية لا يدرس سوى أفعال الناس و تجاربهم في الماضي، و ما يترتب عليها من آثار نفسية و حضارية و مادية، و بمعناه العام هو تاريخ نشأة الكون بصفة عامة و تاريخ الطبيعة و كل شيء موجود.[43]

* **العمليات الأساسية في المنهج التاريخي:** يقوم المنهج التاريخي على خمس عمليات هي:

- اختيار موضوع البحث،
- جمع المادة التاريخية،
- نقد المادة التاريخية،
- تحقيق الفروض و التركيب التاريخي،
- تفسير و تعليل الحوادث،
- كتابة البحث.

و في مجال العلوم الاجتماعية و القانونية خصوصا لا يمكن إعداد بحث علمي بمنهج واحد، و إنما يتم الوصول إلى المعرفة باستخدام منهج تكاملي، يمزج بين عدة مناهج علمية كلها تتطلبها الدراسة مجال البحث.

و مثال ذلك استعمال الاستدلال المستمد من التجربة، و يقصد به وضع طرق جديدة لعمل أشياء بواسطة تشكيل أفكار حول الحقائق التي تتيحها التجربة، و لأن الخبرات الاجتماعية الطويلة تشكل أساسا للبت فيما ينبغي عمله، تعلمنا هذه الخبرات استخدام الاستدلال المستمد من التجربة.[44]

ثم إن تعدد و تنوع المناهج تقتضيه طبيعة العلوم القانونية، فمن أجل إصدار قاعدة قانونية ملائمة للتطبيق في المجتمع، يمكن للمشرع الأخذ بعين الاعتبار عدة متغيرات كالثراء و الفقر أو البحث في أوليات المجتمع كالتنمية الاقتصادية، و في نفس السياق يبحث أيضا المشرع التنفيذ الفعال للقانون من خلال تفعيل التدابير المشجعة بدلا من الجزاءات[45].

و هذه النصوص التي يطبقها القاضي، و يتناولها الدارس الحقوقي بالدراسة و التحليل على ضوء المتغيرات الفاعلة فيها، يحتاج بالتأكيد إلى التعدد و التنوع المنهجي الذي تقتضيه الدراسة، و يحدد

الدارس منها ما يكفيه من أجل إجراء بحثه بحسب مستواه من البحث، و ما يتوفر لديه من وثائق يضاف لديه قدرة الباحث على توظيف مناهج البحث.

وكل موضوع يقتضي لبحثه الأخذ بجملة مناهج علمية تدعم الدراسة، و قد تختلف من باحث إلى أخر بحسب النظرة، فمن قانون عام تختلف عنه في مجال القانون الخاص لاختلاف كليهما من حيث المحل و الأهداف، و كذلك مستوى البحث حيث البحوث الأكاديمية تسير نحو التجريد في أغلبها، عكس البحوث المهنية أين تتوفر المادة العلمية، و حتى أماكن الدراسة تكون متاحة مما يجعل البحث أكثر تخصصا و غزارة من الناحية العلمية، يضاف إليها جميعا مهارة الباحث في استخدام المناهج العلمية.

التهميش:

[1] – الآية 48 من سورة المائدة.

[2] - القرآن و المنهج www.ahl-lquran.com/

تاريخ الزيارة 2020/01/29 على الساعة 17.00.

[3] – رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية، الجزائر، 2006، ص 128.

[4] – عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي و تطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية و الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 139.

[5] – عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977،ص 3. نقلا عن عمار عوابدي ، نفس المرجع، ص 140.

[6] – رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 128.

[7] – عمار عوابدي، مرجع سابق، ص 140 و ما بعدها.

[8] – إدريس فاضلي، مدخل إلى المنهجية و فلسفة القانون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص9.

[9]– m.marefa.org/ علم المنهج

تاريخ الزيارة 2020/01/29 على الساعة 19.30

[10] – رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 128 و ما بعدها.

[11] – صلاح الدين شروخ، منهجية البحث القانوني للجامعيين، علوم قانونية و علوم اجتماعية، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، 2003، ص 94.

[12] – نفس المرجع.

[13] – رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 129.

[14] – نفس المرجع، ص 130

[15] – نفس المرجع.

[16] – إدريس فاضلي، مرجع سابق، 16 و ما بعدها.

[17] – عمار عوابدي، مرجع سابق، ص 156.

[18] – رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 136.

[19]– إدريس فاضلي، مرجع سابق، ص 67.

[20] – رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 137.

[21] - المناهج الكمية و الكيفية https://uomostansiriyah.edu.iq/doc

[22] – ادريس فاضلي، رجع سابق، ص 77 وما بعدها.

– رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 139 و ما بعدها.

عمار عوابدي، مرجع سابق،ص 187 و ما بعدها.

– صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص 104 و ما بعدها.

[23] – نفس المرجع، ص 104.

[24] – رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 139 و ما بعدها.

[25] – عمار عوابدي، مرجع سابق، ص 179.

[26] – إدريس فاضلي، مرجع سابق، ص 78.

[27] – صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص 105.

[28] – إدريس فاضلي، مرجع سابق، ص 78.

[29] – عمار عوابدي، مرجع سابق، ص 182.

[30] – رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 143.

[31] – نفس المرجع، ص 144.

[32] – صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص 106.

[33] – عمار عوابدي، مرجع سابق، ص 185.

[34] – رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 153 و ما بعدها.

[35] –إدريس فاضلي، مرجع سابق، ص 83.

[36] – نفس المرجع ، 83 و ما بعدها.

[37] – نفس المرجع.

[38] – عمار عوابدي، مرجع سابق، ص 232 و ما بعدها.

[39] – نفس المرجع.

[40] – صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص 143زو ما بعدها.

[41] – إدريس فاضلي، مرجع سابق، ص 90.

[42] – صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص 126.

[43] – رشيد شميشم، مرجع سابق، ص 171.

[44] – آن سيدمان ، روبرت سيدمان، نالين أبيسيكيري، الصياغة التشريعية من أجل التغيير الاجتماعي الديمقراطي، ترجم هذا الكتاب إلى اللغة العربية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، مكتب صبره للتأليف و الترجمة، جمهورية مصر العربية، 2005، ص 120.

[45] – آن سيدمان، روبرت سيدمان، أبيسيكيري، تقييم التشريعات دليل إرشادي للمشرعين، ترجم هذا الكتاب إلى اللغة العربية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكتب تطوير الدراسات، مكتب صبره للترجمة القانونية، جمهورية مصر العربية، 2003. ص 16 وما بعدها.

قائمة المراجع:

1- القرآن الكريم

2- رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية، الجزائر، 2006.

3 – عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي و تطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية و الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

4- إدريس فاضلي، مدخل إلى المنهجية و فلسفة القانون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

5- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث القانوني للجامعيين، علوم قانونية و علوم اجتماعية، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، 2003.

6- آن سيدمان ، روبرت سيدمان، نالين أبيسيكيري، الصياغة التشريعية من أجل التغيير الاجتماعي الديمقراطي، ترجم هذا الكتاب إلى اللغة العربية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الانمائي، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، مكتب صبره للتأليف و الترجمة، جمهورية مصر العربية، 2005.

7- آن سيدمان، روبرت سيدمان، أبيسيكيري، تقييم التشريعات دليل إرشادي للمشرعين، ترجم هذا الكتاب إلى اللغة العربية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكتب تطوير الدراسات، مكتب صبره للترجمة القانونية، جمهورية مصر العربية، 2003.

8- https://m.marefa.org/ علم المنهج.

9- https://uomostansiriyah.edu.iq/doc المناهج الكمية و الكيفية